التطرف والدور الإقليمي في دعم جماعات التطرف الإسلامي

الطالب: مؤيد داوود*

المشرف: د. سمير حسن

المشرف المشارك: د. نزار جزان

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على التعريف بظاهرة التطرف وتداعياتها المختلفة كونها من الظواهر النفسية والسلوكية الاجتماعية الخطيرة المنتشرة في المجتمعات الإنسانية جميعاً، وقد أصبحت ظاهرةً عالمية الانتشار مع نسبية في هذا الانتشار ونوعيته بين الدول والمجتمعات.

وقد تطرق الباحث إلى دراسة الأسباب والدوافع الأساسية لظاهرة التطرف وصولاً إلى التعريف بأشكال التطرف المختلفة الدينية والعرقية والسياسية والاجتماعية والفكرية.

وقد أفرد الباحث قسماً من بحثه للحديث عن بعض القوى الداعمة للتطرف ولاسيما الدور الخليجي والدور التركي نظراً لما قدمته هذه القوى من دعم وإسناد لقوى التطرف في كل من سورية والعراق وما قامتا به من عمليات تحريض وتدريب وتسليح للجماعات المسلحة، وحماية للهاربين من متطرفي داعش والنصرة وغيرهما.

ويخلص البحث إلى تقديم تصورات يمكن أن تحد من ظاهرة التطرف، وربما القضاء عليها مستقبلاً.

* طالب دكتوراه – قسم الدراسات السياسية – كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.

Extremist and its Regional Role in Supporting Islamic Extremist Groups

Dr. Moaad Dawood*

Supervisor: Dr. Samir Hassan

Co-Supervisor: Dr. Nizar Jazan

Abstract

This study sheds light on the phenomenon of extremism and its different ramifications, as one of the dangerous psychological behavioral and social phenomena which spread in all human societies.

The researcher has focused on the study of the main motives and reasons for extremist phenomenon, the definition of different forms of extremism: religious, ethnic, political, social and intellectual.

The researcher designates part of his research to talk about some supporting forces for Islamic extremism, especially the Gulf and the Turkish role, taking into consideration the support they provide for some extremist forces in both Syria and Iraq and what they have done concerning training, fomenting and arming of armed groups in addition to protecting the runaway extremists of ISIS, Al-Nusra, etc.

At the end of the research, the researcher has recommended to some solutions and visions which could curb extremism and put an end to it in the future.

* **PhD student - Department of Political Studies - Faculty of Political Science Damascus University.**

المقدمة:

تعدُّ ظاهرة التطرف من الظواهر المرضية التي تعاني منها العديد من المجتمعات المعاصرة، فهي خروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، وتجاوز لحدود الاعتدال والنسبية داخل المجتمع. ولهذه الظاهرة مظاهر وصور متعددة، منها التطرف السياسي، والتطرف الفكري، والتطرف الاجتماعي، والتطرف الديني...

ويعدُّ المظهر الديني للتطرف من المظاهر الأكثر شيوعاً؛ إذ تساهم في تغذيته مجموعة من العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعقائدية، والإعلامية والإعلانية، وهذا ما بدا واضحاً قبيل وخلال الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام (2010)، فقد بدا النظر أمكن إلى الترابط بين العنف والتطرف الذي ساد عدداً من السّاحات العربية.

ونظراً لما يشكله التطرف ولاسيما الديني منه من مخاطر على تماسك المجتمعات ووحدتها وترابطها، فقد حاول الباحث في هذا البحث التعريف بهذه الظاهرة محاولاً تقصّي أسبابها ودوافعها ودراسة أشكالها والمخاطر الناجمة عنها. وبما أن بعض المجتمعات العربية كانت أكثر المجتمعات تضرراً من تفشي ظاهرة التطرف التي طالت انعكاساتها جميع جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، فقد حاول الباحث تقصّي أسبابها الداخلية، والتعريف بداعميها الإقليميين والدوليين وصولاً إلى إمكانية معالجة هذه الظاهرة والوقوف على أهم أسبابها وطرق مكافحتها مما يساعد مستقبلاً على تلافي المجتمع من الشرور الناجمة عنها.

مشكلة البحث:

تكمن في مدى إمكانية وماهية حجم الدور التركي والخليجي في دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة وتحديد الخطر الذي تشكله الجماعات الإسلامية المتطرفة على

مستقبل المجتمعات العربية، ودورها في تفكيك بنية المجتمعات العربية، وغرس بذور الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد، فهذا هو هدف الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.
ومعرفة مدى قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تأدية دور إقليمي فاعل ومؤثر تجاه أحداث المنطقة العربية، بما يجعلها قوة إقليمية قادرة على الحفاظ على أمنها واستقرارها وتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين، ومدى نجاح سياساتها في التعاطي مع أحداث الأزمة السورية في ضوء المتغيرات والتحولات السياسية الإقليمية والدولية .

تساؤلات البحث:

1. ما مدى تأثير خطر التطرف وأبعاده الفكرية والثقافية؟
2. ما طبيعة الدور الذي أدته دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الأزمة السورية؟
3. ما تأثير الدور الذي تقوم به تركيا والأطراف الإقليمية الأخرى في دعمها للجماعات الإسلامية المتطرفة على المنطقة العربية؟

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التركيز على خطورة التطرف في المنطقة العربية، وتحديد الأسباب لنمو وانتشار الفكر المتطرف، وبيان ماهية التنظيمات الإسلامية المتطرفة، وتحديد الأسس التي تقوم عليها، ومن ثم التداعيات المنبثقة عن تنامي ظاهرة التطرف، وأخيراً تقديم رؤية متكاملة لمواجهة ظاهرة التطرف، والحدّ من انتشارها داخل المجتمعات العربية. و تهدف الدراسة أيضاً لتحديد ماهية الدور الذي تقوم به تركيا في المنطقة العربية من خلال دعمها للجماعات الاسلامية المتطرفة.

فرضيات البحث:

1. كلما ازداد التطرف في الدول العربية ازدادت ظاهرة العنف في المجتمعات العربية.
2. كلما زاد طموح بعض دول مجلس التعاون الخليجي بلعب دور محوري في محيطها الإقليمي، زاد دورها وتأثيرها في الأزمة السورية.
3. كلما كان الدور التركي ذا فاعلية أكبر كلما اتسع نطاق عمل الجماعات المسلحة.

أهمية الدراسة:

تنبع من دراسة مفهوم ظاهرة التطرف، وتوضيح الأسباب الدافعة لنمو الفكر المتطرف في المجتمعات العربية من خلال رصد انعكاسات هذه الجماعات الإسلامية المتطرفة وخطرها على بنية المجتمعات العربية، إضافة إلى طرح طرق جديدة لا تقتصر على المعالجة الأمنية العسكرية، بل على إيجاد استراتيجيات جديدة على كل المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية. ويستفيد من هذا البحث طلاب العلوم السياسية وطلاب علم الاجتماع ويفتح آفاقاً مستقبلية لهم.

منهج البحث:

1. المنهج الوصفي: يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبّر عنها كيفياً أو كمياً، وتمَّ توظيف هذا المنهج في البحث لرصد أبرز الإشكاليات التي ترافق نمو ظاهرة التطرف، والإحاطة بأبرز التداعيات التي تفرزها هذه الظاهرة.
2. المنهج التحليلي: تم توظيف هذا المنهج من أجل البحث عن معرفة الأسباب الدافعة لنمو ظاهرة التطرف في المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وطرق الحد من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع.

الإطار الزماني والمكاني:

الإطار الزماني: في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بدأت ظواهر الإرهاب والتطرف بالانتشار على نطاق واسع بأنماط غير مألوفة سابقاً من مع سرعة انتشار التنظيمات والأصوليات الإرهابية مترافقة مع الاستثمار الدولي في ورقة الإرهاب؛ لذلك يرى الباحث أنَّ هذا الإطار الزمني هو الإطار المناسب للدراسة، ولكن الباحث قد يعود لتاريخ سابق لفترة الدراسة، وقد يكون له صلة بشكل أو بآخر بموضوع البحث.

– الإطار المكاني: تتناول هذه الدراسة بالتحليل ظاهرة التطرف وخطره على بنية المجتمعات العربية.

التطرف والدور الإقليمي في دعم جماعات التطرف الإسلامي

1– المبحث الأول: ظاهرة التطرف وتداعياتها المختلفة.

- المطلب الأول: مفهوم التطرف.
- المطلب الثاني: بيئة التطرف.

2– المبحث الثاني: أنواع التطرف.

- المطلب الأول: التطرف الديني والعرقي.
- المطلب الثاني: التطرف الفكري والسياسي.
- المطلب الثالث: التطرف الاجتماعي.

3– المبحث الثالث: الدور الإقليمي في دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة في المنطقة العربية.

- المطلب الأول: الدور الخليجي في دعم جماعات التطرف.
- المطلب الثاني: الدعم والرعاية التركية للتطرف.
- المطلب الثالث: أسس التصدي لظاهرة التطرف.

– الخاتمة.

– النتائج.

المطلب الأول: مفهوم التطرف.

التطرف مفهومٌ واسعٌ يتضمن جوانب كثيرة لذلك قلَّما نجد استخدام كلمة تطرف بمعزلٍ عن لاحقةٍ تُعرّفها وتوضّح مضمونها كأن نقول: تطرف فكريٌّ أو سياسيٌّ أو ديني إلخ، واستخدام كلمة التطرف تكون متلازمة في كثير من الأحيان مع سلوك غير مقبول اجتماعياً، فالتطرف يبقى في إطار الفكرة والاعتقاد إلى أن يقترن بسلوك انحرافي، فيخرج من إطار الاعتقاد إلى إطار الممارسة، وتتدرج هذه الانحرافات السلوكية في التطرف من حيث شدّتها وخطورتها، وتبلغ ذروتها في السلوك الإرهابيّ، واستخدم مفهومه في الإشارة إلى الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، معبّراً عنه بالعزلة أو بالسلبية والانسحاب، أو تبني قيم ومعاير مختلفة، قد يصل الدفاع إلى الاتجاه نحو العنف في شكل فردي أو سلوك جماعي منظم بهدف إحداث التغيير في المجتمع وفرض الرأي بقوة على الآخرين، وقد يتحول من مجرد فكر إلى سلوك ظاهري، أو عمل سياسي، يستخدم العنف كوسيلة لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها الفرد المتطرف، ويقد يلجأ المتطرف إلى الإرهاب النفسي أو المادي أو الفكري ضد كل ما يقف عقبة في طريق تحقيق المبادئ والأفكار التي ينادي بها هذا الفكر المتطرف.

التطرف: ظاهرة اجتماعية سياسية ظهرت منذ أقدم العصور، وتناولها العديد من الباحثين الاجتماعيين والسياسيين وغيرهم، وقد فُسّر التطرف على أنه اتخاذ الفرد موقفاً متشدداً يتسم بالبعد في استجاباته للمواقف الاجتماعية التي تهمه، والموجودة في بيئته التي يعيش فيها، وقد يكون التطرف إيجابياً في القبول التام، أو سلبياً في اتجاه الرفض التام، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة بينهما، ويشير مفهوم التطرف بمعناه العام إلى الخروج عن القواعد الفكرية والقيم والمعايير والأساليب السلوكية الشائعة في المجتمع، معبّراً عنه بالعزلة أو بالسلبية والانسحاب وتبنّي قيماً ومعاير مختلفة، قد يصل الدفاع عنها إلى الاتجاه نحو العنف في شكل فردي أو سلوك جماعي منظم بهدف

إحداث التغيير في المجتمع وفرض الرأي بقوة على الآخرين، وقد يتحول من مجرد فكر إلى سلوك ظاهري، أو عمل سياسي يستخدم العنف كوسيلة لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها الفرد المتطرف[1].

أولاً – التطرف لغةً:

بالعودة إلى المصادر والمعاجم اللغوية العربية التي وردت فيها كلمة التطرف يُظهر أنَّ (التطرف هو من صيغة تفعّل – بتشديد العين – من طرف يطرف طرفاً بالتحريك، وهو الأخذ بأحد الطرفين والميل لهما. إمّا الطرف الأدنى أو الأقصى، ومنه أطلقوه على الناحية وطائفة الشيء)[2].

وفي معجم تاج العروس وردت كلمة تطرّف بمعنى آخر يدل على عدم الثبات (ورَجلٌ مُتطرّفٌ ومُسْتَطرِفٌ: لا يَثْبتُ على أَمْرٍ)[3]، وفي القاموس المحيط نجد أنّ (التطرف من الطرف، وهو البعد، يُقال قاتل الرجل تطريفاً أيّ ابتعد)[4]. أما قاموس وبست فيشير في مفهوم التطرف إلى الابتعاد بشدة عمّا هو منطقي، أو معقول، أو مقبول، كالتطرف في الرأي، ومن يتصفح المعاجم العربية لا يجد تعريفاً واضحاً وموحداً لكلمة تطرف، فعلى سبيل المثال لم يرد لها ذكرٌ في قاموس الصحاح أو المعجم الوسيط[5]، وقد استقرت معظم المعاجم اللغوية العربية على تعريف التطرف بمعنى تجاوز حدود الاعتدال، وحد الاعتدال هو أمرٌ نسبيّ، وهو مرتبط بثقافة المجتمع، فلكل مجتمع نظرته إلى الاعتدال، فما هو معتدل في مجتمع ما قد لا يعدّ لمجتمع آخر معتدلاً.

---

[1]– صالح بريك، سيكولوجية التطرف العقائدي، مجلة شبكة العلوم النفسية والعربية، القاهرة، العدد 26، 2010، ص21.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج9، 1993، ص216–217.

[3]– محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1987، ص72.

[4]– القاموس المحيط، مادة: (طرف)، الفيروز آبادي، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر مؤسسة الرسالة، دار الريان للتراث، الطبعة الثانية، 1987م، ص1076.

[5]– نصار أحمد ومصطفى محمد، المعجم الوسيط، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2008.

وقد يشير التطرف إلى معنى المغالاة بمدلولاتها المتعددة السياسية والدينية والمذهبية والفكرية، فكلمة الغلو تأتي في سياق مرادف لاستخدام كلمة التطرف بمعنى تجاوز الحد، وهي أكثر شيوعاً في مجتمعاتنا العربية، والغلو لغة هو مجاوزة الحدّ يقول ابن منظور في لسان العرب: (غلا في الدين والأمر، يغلو غلواً: جاوز حده)[1]. وأخذ المعجم المدرسي في سورية المعنى نفسه ، أما الغلو في المعجم الوسيط فهو (التعصب والتصلّب)[2]، وهنا تصبح كلمة تطرف تحمل دلالات أكثر وضوحاً متجاوزة البعد النسبيّ لكلمة اعتدال.

ثانياً – التطرف اصطلاحاً:

هناك سببان رئيسيان يجعلان من التطرف موضع جدل ونقاشٍ بين المتخصصين أولهما هو نسبية مفهوم الاعتدال بذاته فـ (الذات الفاعلة، سواءُ أكانت فرداً أم جماعة، متطرفة في عنفها أو سلميتها، وفي تشدّدها أو تسامحها، بل ومن الممكن أن تكون متطرفة في اعتدالها، أو في وسطيتها، وبهذا الربط الأخير يتجلّى استخدام هذا اللفظ حتى بوصفه مصطلحاً، فضلاً عن أن يكون مفهوماً مفيداً في تحليل الظواهر الاجتماعية)[3]. وثانياً: الاستخدام السياسي والإعلاميّ للمصطلح، حيث يستخدم المصطلح للإشارة إلى سلوك عنفي لفرد أو جماعة.. تجاوز حدود الفكر إلى مستوى الممارسة العنيفة ولاسيما في الجانب الديني باعتباره الأكثر شيوعاً في مجتمعاتنا العربية، وفي إطار البحث عن تعريف اصطلاحيٍّ لتلك الظاهرة سعى العديد من الباحثين إلى معالجة الخلل الأساس، ألاّ وهو تجاوز النسبية في معنى الاعتدال، فكان الاتجاه للبحث عن معيار يمكن ضبطه والقياس عليه، فبعض الدارسين والباحثين مثل أبو حامد الغزالي[4] اتجه إلى معيار العقلانية الإسلامية لتوصيف ظاهرة التطرف باعتبار التطرف هو نقيض العقلانية

[1]– عمر العمر، الغلو أسبابه آثاره علاجه، (الرياض، مكتبة فهد الوطنية، ط12، 1433هـ)، ص7.
[2]– نصّار أحمد ومصطفى محمد، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص387.
[3]– عزمي بشارة، فيما يسمى التطرف، مجلة سياسات عربية، الدوحة: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات 144، أيار 2015، ص6.
[4]– أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، بيروت: دار الكتب العلمية ، ط1، 1983، ص3.

الإسلامية، بينما اتجه بعضهم الآخر إلى الأخلاق باعتبارها معياراً يمكن الارتكاز عليه لنعت شخص أو جماعة بالتطرف.

ويرى الباحث أن مفهوم التطرف من المفاهيم الملتبسة التي يعتريها الغموض، والسبب في ذلك يعود إلى تنوع المجتمعات في نظرتها للتطرف، فمن هو متطرف في مجتمع ما قد لا ينظر إليه على أنه تطرف في مجتمع آخر؛ لأنّ الخلفيات الفكرية والإيديولوجية للمفكرين لها إسهاماتها في تعدد الرؤى والأفكار حول هذا المفهوم، وعلى العموم كثيراً ما ينظر إلى مفهوم التطرف على أنه حالة الكراهية الناتجة عن عقيدة ما دينية أو سياسية... فهو يمثّل حالة من الجمود العقائدي والانغلاق العقلي، وأسلوب مغلق للتفكير يتسم بعدم القدرة على تقبل أي معتقدات تختلف عن معتقدات الآخرين.

مما سبق يمكن القول: إنه مهما تعددت الآراء حول مفهوم التطرف فهو ظاهرةٌ اجتماعية مرضيةٌ تشمل كلّ سلوكٍ عدواني أو كراهيةٍ بالقول والفعل ضد فردٍ أو جماعةٍ نتيجة خللٍ على أحد المستويات التالية أو كلّها وهي العقلية الأخلاقية والسلوكية.

المطلب الثاني: بيئة التطرف.

إنّ ظاهرة التطرف ظاهرة اجتماعية سياسية ظهرت منذ أقدم العصور، وهي ظاهرة عامة توجد في كل المجتمعات، ولذلك فقد حاول العديد من الباحثين دراسة هذه الظاهرة، وقد توصلوا إلى أنّ هذه الظاهرة لها أسبابها الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو جميعها، ولكن بنسب مختلفة، فتغيير بيئة التطرف يعتبر شرطاً لازماً للحد من تأثيره بدءاً من معالجة العشوائيات التي تعد مرتعاً للتطرف والجريمة وبيئة مناسبة لتغلغل التيارات الإسلامية تحت ستار الجمعيات الخيرية، وفي هذه المطلب سنحاول الإحاطة بهذه الأسباب بشيء من التفصيل.

أولاً – الظروف الاقتصادية والاجتماعية المهيّئة للتطرف:

هناك تعدد في الظروف الاجتماعية والاقتصادية تتكامل مع بعضها لتخلق التطرف في المجتمعات، ومن أبرز مؤشراتها التضخم السكاني والبطالة، وتدني مستوى معيشة

قطاعات واسعة من المواطنين، وعدم التناسب بين الدخول وارتفاع الأسعار، إضافة إلى ضعف العلاقات الاجتماعية، وتردي الأحوال الاقتصادية ومعاناة أفراد المجتمع، وفي أحيان كثيرة تتمثل في سياسة الانفتاح الاقتصادي وما يصاحبها من تغيرات بنائية، وتوجهات استهلاكية تغرق أسواق المجتمع المحلي بالسلع الأجنبية على حساب السلع المحلية إضافة إلى فشل مشروعات التنمية المستقلة لبعض المجتمعات، ويعد استشراء القيم الفاسدة في المجتمع من خلال الانفتاح الاقتصادي بشكل مغلوط من أبرز الأسباب الاقتصادية ذات التأثير الاجتماعي في حالات التطرف، وتؤكد (نظرية الحرمان النسبي المفسرة للاتجاه نحو التطرف فكرة تزايد التوقعات، حيث يمر الأفراد بتحسن في ظروف حياتهم، ولكن في الوقت نفسه يزداد ارتفاع مستوى رغباتهم، بحيث تنمو الفجوة، بين التوقعات والإمكانات فيزداد الإحباط ويجبر الأفراد على الانخراط في أشكال سياسية واجتماعية غير تلك القائمة، وقد تمثل الحركات الاجتماعية المتطرفة إحداها، وتشير النظرية إلى نوع من الحرمان الذي يرتبط بجماعة الأفراد التي تهبط إلى مرتبة أدنى داخل السلم الاجتماعية؛ أي الحراك الأسفل الذي يعاني التردي والتدني في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فعندما يعاني الأفراد من الحراك للأسفل فإنهم يشعرون بالأسى لما فقدوه ولما يطمحون إليه ويرون أن ذلك من حقهم، ومثل هؤلاء الأفراد يعانون حرماناً نسبياً بمقارنة وضعهم المالي بوضعهم السابق في الهرم الاجتماعي فيدفعهم هذا إلى الانخراط في الحركات الاجتماعية التي تعيدهم إلى وضعهم السابق، وغير ذلك من غياب العدالة الاجتماعية)[1].

وثمة نوع من أنواع الحرمان، وقد يفسر الاشتراك في الحركات السياسية والاجتماعية المتطرفة، وهو ما يعرف بعدم الانسجام في المراكز الاجتماعية وهو يحدث للأفراد الذين يجدون أنفسهم مرتبين بصور متباينة وفي مقاييس مختلفة من الطبقات، فالأفراد الذين

[1] –إيمان شومان، الحركة الاجتماعية والسياسية مع الإشارة إلى الحركة المالية في العصر الحديث، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة طنطا، 1987، ص138.

يعملون في مراكز اجتماعية منخفضة يندمجون في حركات اجتماعية وسياسية تتحدّى النظام القائم كاستجابة للإحباط الاجتماعي الذي يعانون منه[1].

فالإحباط والشعور بالحرمان والاغتراب يدفع الشباب إلى الانخراط في تنظيمات ومجموعات ذات بعد متطرف، مما يسبب مشاكل خطيرة تهدد المجتمعات. وبالخلاصة فإن الأوضاع الاقتصادية المتردية وما يرافقها من تدن في أسباب المعيشة وتخلخل في الوضع الطبقي وتفشي حالة البطالة.

ثانياً – الخلفيات الفكرية والإيديولوجية:

تضطلع الثقافة بدورٍ مهم في تكوين سلوك الأفراد وتصرفاتهم فهي التي ترسم قواعد السلوك، وتحدد معاييره وقواعده، كما أنها في الوقت نفسه تولد المعاني التي تغذي الوعي الإنساني، ولقد وضعت تعريفات عديدة للثقافة لعلّ أشهرها التعريف الذي وضعه تايلور*؛ إذ عرّفها قائلاً: (إنها ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والأعراف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع)[2]، فالثقافة تمثل النتائج المادية والمعنوية للبشرية فهي بمثابة المنظار الذي ينظر من خلاله الإنسان إلى قضايا الوجود، فالاعتبارات الثقافية تحدد في الكثير من الحالات سلوكيات البشر ومواقفهم ورؤيتهم للأشياء، وبما أنها كذلك فإنها إما أن تكون ثقافة تشجع على التسامح والسلام الاجتماعيين وإما العكس فتعمل على غرس الأحقاد والكره بين أفراد المجتمع. فالثقافة هي الأساس في تغذية الإدراك والوعي

---

[1]- إيمان شومان، الحركة الاجتماعية والسياسية مع الإشارة إلى الحركة المالية في العصر الحديث، مرجع سابق، ص139.

* - إدوار تايلور: عالم أنثروبولوجيا بريطاني، (1832 – 1947).

[2]– دينيس كوش، دراسة بعنوان: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، منشورات اتحاد الكتاب العربي، دمشق 2002، ص32.

الاجتماعي بكل الأسباب التي تجعل من المواطن صالحاً أو العكس، وهناك من المفكرين من يرجع التطرف إلى عدة أسباب منها[1]:

1. الضحالة الفكرية وضعف البصيرة.
2. سوء استغلال وقت الفراغ الذي يؤدي إلى الجهل باستغلال هذا الوقت وعدم استثماره بصورة إيجابية.
3. أسباب اجتماعية: تتمثل في القوى والضغوط التي تمارسها الجماعة على الفرد لكي ينصاع لمعاييرها ومسايرته لأدائها إضافة إلى التفرقة الاجتماعية بين الجماعات داخل المجتمع الواحد بحيث تشعر إحداها أنها في منزلة أقل من غيرها وأن الجماعات تمتاز عنها مما يؤدي إلى الشعور بالإحباط والحسد والغيرة. وعلى ضوء ذلك يمكن فهم سلوك المتطرفين الذين يمارسون الإرهاب انطلاقاً من قناعات خاطئة روجها دعاة التكفير من المتدينين الذين جعلوا من أنفسهم أوصياء على الدين وحولوه إلى ثقافة تقوم على الحقد على الآخر، من هنا يمكننا القول: إن غياب التنشئة الثقافية الصحيحة، وكذلك التربية المدروسة القائمة على الأسس العلمية والإعلام المسؤول، كل ذلك يؤدي إلى إيقاع الشباب ودفعهم إلى روافد ثقافية يجدون فيها أهدافهم سواءٌ أكانت هذه الروافد دينية أم سياسية أم اجتماعية.

وفي هذا السياق لابد من التأكيد على قضية أساسية مهمة وهي: إن الإنسان لا يدرك ما يراه إنما يدرك ما حددته له ثقافته، فالناس يرون الأشياء كما حددتها لهم بيئتهم وثقافتهم، وفي هذا العصر تتعدد مصادر الثقافة وتتنوع، وهناك العديد من العوامل الثقافية التي تسهم في نشأة التطرف أبرزها[2]:

[1]– أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، طبعة أولى 2004، مصر ص5.

[2]– محمد سعيد محمد، الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، (1994)، الطبعة الأولى، ص231.

1. التغيرات الدولية والغزو الثقافي وما تبثه من قيم تجعل الشعوب في حالة اغتراب مما يجعل الأمم في حالة تفككك وعجز عن بناء الذات، وتعيش حالة من الضياع تفتقر إلى أي محاولة لبناء قاعدة ثقافية وحضارية تسترد بها ذاتها ثم بالتفريغ المستمر لطاقاتها التي يمكن من خلالها بناء الوعي بذاتها الثقافية.
2. العولمة التي تهدف إلى تحويل العالم إلى قرية كونية تنتهج نهج القوى المسيطرة والمهيمنة عالمياً في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
3. ضعف المناهج التعليمية التربوية بما يفسح المجال للتعليم الديني المتطرف.
4. انحدار المؤسسات والنشاطات الأكاديمية خاصة ما يتعلق منها الانتماءات الوطنية واللغوية.
5. أدوات التواصل الاجتماعي كأسهل أداء ناعمة في يد الجماعات المتطرفة تستخدمها الجماعات لنشر أفكارها ومعتقداتها وزيادة عدد المنتمين لها ولاسيما الشباب.

من كل ما سبق يمكن القول: إن الأسباب الفكرية والثقافية لظاهرة التطرف تظهر بوضوح في التحديات والتغيرات التي يواجهها الشباب في الوقت الحاضر ولاسيما في ظل ما يسمّى بالعولمة والنظام العالمي الجديد والتقدم التكنولوجي والانفتاح الثقافي غير المحدود، والهجوم على كل ما هو وطني في الثقافات الأخرى، ولا يوجد عامل مسؤول عن تلك الظاهرة، بل مجموعة من العوامل المتداخلة السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية التي تتكامل جميعها في التأثير في الأفراد والجماعات، وتقتضي الإشارة هنا إلى ما تبثه القنوات الفضائية من أفكار وآراء متطرفة، وكذلك تفسيرات دينية خاطئة جميعها تروّج لثقافة العنف ورفض الآخر والأمثلة كثيرة.

ثالثاً – الدوافع والأسباب السياسية:

يقصد بالأسباب السياسية مجمل العوامل التي تجعل الفرد يعاني من غربة في مجتمعه، فغياب الديمقراطية، وحرية التعبير، وفقدان المساواة والعدالة الاجتماعية، وحرية الرأي

والمعتقد إضافة إلى غياب وفقدان المجتمع المدني في التعبير عن ذاته جميعها عوامل تؤدي إلى مشاكل في الحياة العامة وانصراف الشباب إلى التطرف والعنف.

إن المجتمع الذي لا يعطي الفرصة لأبنائه للتعبير عن رأيهم والإسهام في صنع القرارات التي تخصهم كشباب، ولا يتيح لهم المشاركة في معترك الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بشكل مهني وواقعي، وهذا النوع من المجتمع يكون ملاذاً للعنف والفوضى.

وقد أشار أحد الباحثين إلى مدى خطورة الفراغ السياسي الذي يعاني منه الشباب وانعكاساته على صعيد المجتمع، فمن وجهة نظره فإن الفراغ السياسي الذي يعاني منه الشباب وغياب التنظيمات السياسية والشعبية والأحزاب السياسية التي تستطيع استقطاب الشباب وجذبهم نحو الأفكار التي تفيد في خدمة التقدم والتطور يحولهم إلى كبش فداء لدعاة التطرف والإرهاب[1].

ويتفق الباحث أحمد بيومي مع الرأي السابق حيث يرى أن غياب الدافعية الوطنية والانتماء عند الشباب وانتشار ما يسمّى بالفراغ الفكري وعدم تفعيل الأحزاب السياسية وعدم مشاركة الشباب سياسياً كل ذلك يؤدي إلى ظهور الأفكار المتطرفة المختلفة[2]، فعدم إتاحة الفرصة للممارسات السياسية عند الشباب واحتوائهم في منظمات وأحزاب وتيارات سياسية أو غير ذلك من قيادات المجتمع المدني يؤدي بهم إلى الاتجاه نحو التنظيمات وحركات متطرفة يعتقد أنها تلبي طموحاتهم وأهدافهم، وانطلاقاً من ذلك يمكن القول إن الكتاب السياسي عندما يكون هو القاعدة العامة والحرية هي الاستثناء، فإن ذلك يساهم في تفاقم ظاهرة التطرف، ويزيد من توجه الشباب للانتماء للجماعات الإرهابية المتطرفة كونهم لا يجدون حقوقهم المشروعة في التعبير عن آرائهم وأفكارهم من خلال الأجهزة المعترف بها (الأسرة – والمدرسة – والجامعة – والنادي... إلخ)، وعليه فإن هذه المسائل وغيرها تشكل عامل إحباط ويأس.

[1]– أحمد حسانين، دور التربية في علاج مشكلة التطرف بين الشباب، مجلة كلية التربية، العدد الثامن، المجلد الأول، 1992، ص 351.

[2]– أحمد بيومي، ظاهرة التطرف : الأسباب والعلاج، مرجع سابق، ص146– 153.

فالشباب المتحمس والممتلئ بالطاقة والحيوية عندما لا يجد متنفساً للتعبير عن آرائه وأفكاره وطرقاً لتفريع طاقاته الحيوية فإنه يحبط، وقد يلجأ إلى تفريغ طاقاته بأشكال مختلفة فيلجأ إلى المنظمات الإرهابية التي تَعدّه بجنة في السماء لا توفرها له البيئة الاجتماعية الأصلية والقيادات التي ترعاه.

ويرى الباحث أن مظاهر التطرف والعنف التي عانت وما تزال تعاني منه مجتمعاتنا العربية في الآونة الأخيرة هو في جزء منه نتيجة الإحباط الذي يعاني منه الشباب، فقد استغل هذا الإحباط من قبل قوى خارجية وسخرية لمصلحتها بما يخدم أهدافها في تفتيت المجتمعات العربية على أسس عرقية ومذهبية وطائفية، والضرورة تقتضي أن تعمل الحكومات والسلطات في المجتمعات العربية على الاهتمام بظاهرة التطرف، وتدارك أبعادها في ظروف العولمة التي غدا بالمستطاع في ظلها تعدد أشكال وأنواع التواصل الاجتماعي التي حوّلت العالم إلى قرية كونية يصعب معها التحكم في الإعلام ووسائله.

المبحث الثاني – أشكال التطرف وأنواعه:

بعد وقوفنا على أسباب التطرف ودوافعه في المبحث الأول من هذا البحث سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أشكال التطرف والتعريف بأنواعه مشيرين بشكل خاص إلى إبراز أشكال التطرف في المجتمعات العربية كالتطرف الفكري باعتباره المؤسس لتجليات ظاهرة التطرف بأغلبيتها، والتطرف العرقي والدينيّ باعتباره الأكثر خطراً وشيوعاً في هذه المجتمعات، إضافة إلى إلقاء الضوء على أشكال التطرف الأخرى كالتطرف الاجتماعي والتطرف السياسي باعتباره ظاهرة عالمية متعددة الأشكال والأساليب والإيديولوجيات.

المطلب الأول – التطرف الديني والعرقي:

أولاً – التطرف الديني:

هناك خلاف بين الباحثين حول معايير التطرف الديني، وهنالك وجهتا نظر حول تلك المعايير، فوجهة النظر الأولى تنطلق من أنَّ التطرف الديني معياره الدين ذاته، ووجهة النظر الثانية تنطلق من القوانين الوضعية لتحديد ماهية التطرف الديني، فبحسب المعيار

الأول (التطرف الديني؛ هو التنطع في أداء العبادات الشرعية – والتنطع هو التشدد والمغالاة – ومصادرة الاجتهاد في المسائل الاجتهادية، فالمتطرف هنا قوله صوابٌ لا يحتمل الخطأ وقول غيره خطأ لا يحتمل الصواب، وتجوز الحدود الشرعية في الإنكار على المخالف، بمعنى عدم التفريق بين مجتمعٍ عليه ومتفق فيه، ولا يراعي درجات الاحتساب، ولا يأخذ بالمآلات، ولا يوازن بين المصالح والمفاسد)[1]. أمَّا وجهة النظر الثانية فتنطلق من أنَّ الدساتير والقوانين الوضعية هي أساس تحديد معيار التطرف، وعلى المستوى الأوروبي تبنى مجلس الاتحاد الأوروبي استراتيجية خاصة لمكافحة التطرّف وتجنيد المقاتلين، ففي كانون الأول 2005 وافقت الدول الأعضاء على ابتكار هذه الاستراتيجية وخطة العمل (الوثيقة 5/1/14781. والوثيقة 5/14782)[2]، والغرض تداول قضايا التجنيد والتطرف في المجلس الأوروبي بتاريخ 16–17 كانون الأول 2004، وأدرجت في القوانين الوضعية لدول مجلس الاتحاد الأوروبي، وهكذا أضحى معيار التطرف مقوناً في نصوص واضحة، أمّا غالبية الدساتير العربية فقد أقامت نوعاً من التوازن بين المعارين الديني والوضعي، حين تبنت تلك الدول الفقه الإسلاميّ ومبادئ الشريعة مصدراً للتشريع (المادة 2 من دستور الجزائر لعام 1996 الإسلام دين الدولة). وكفلت تلك الدساتير حرية الاعتقاد (المادة 42 من الدستور السوري حرية الاعتقاد مصونة وفقاً للقانون)، (المادة 64 من دستور مصر حرية الاعتقاد المطلقة)، دون تحديد طبيعة الاعتقاد، وكفلت حرية ممارسة الشعائر شريطة عدم المسّ بالنظام العام، فيصبح معيار التطرف هو الخروج عن النظام العام، وقد أشار دستور مصر في المادة 53 على أن الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون)، وبذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ الدساتير

[1]– صلاح صاوي، التطرف الديني والرأي الآخر، الكويت، الآفاق الدولية للإعلام، 1993، ص 10–11–15.

[2]– هل توقف قوانين أوروبا تجدد الإرهاب والتطرف على أراضيها، جريدة العرب، لندن، 99964، السنة 38 تاريخ 2015/8/13، ص13.

الوضعية تمثل الإدارة العامة المنظمة للحياة بمختلف جوانبها داخل الدول، ونصوصه كفيلة بتجديد معيار التطرف بداخله.

إن التطرف الديني هو الأكثر شيوعاً كمظاهر فكرية وسلوكية في المجتمعات العربية، وعادة ما يلجأ أصحاب هذا الاتجاه إلى العنف الحركي المنظّم وسيلة لتحقيق أهدافهم. كذلك أيضاً هو اختلال في فهم المقاصد الشرعية للأديان وانحراف في الاجتهاد الفقهي تؤججه ميولٌ منحرفةٌ للتعصّب تتفاوت أسبابها بين السياسيّ والاقتصاديّ.

فظاهرة التطرف الديني موجودة عبر الأديان فنجد أن أقدم الحركات الدينية المتطرفة هي جماعة «الغيورين» اليهودية المتطرفة التي ظهرت في العام 6 م، وطالبت بإقامة دولة ثيوقراطية يهودية[1].

ويُشار إلى أن التمييز العنصري يتخذ صوراً متعددة، كمعاملة العدو الصهيوني للشعب العربي في فلسطين، وكذلك بالنسبة لجنوب أفريقيا. فالصهيونية حركة سياسية عنصرية تتمثل عنصريتها بادعائها أن اليهود شعب الله المختار الذي يتفوّق على غيره من الشعوب مبرراً احتلاله وتوسعه[2].

عندما أعلنت الهند وباكستان عن الاستقلال في دولتين حتى تعرض المسلمون في الهند لمذابح مروعة مات فيها الملايين، وهُجِّر الملايين، فكانت سنة 1947 من أشد السنوات في تاريخ الهند قساوة، فلم تشهد القارة الهندية سنة دموية كتلك السنة، ومنذ 25 آب 2007 تشن القوات المسلحة في مانيمار وميليشيات بوذية حملة عسكرية، وتنفذ مجازر وحشية ضد أقلية الروهينغا المسلمة في إقليم أراكان غرب البلاد، وأدت هذه الحملة لتهجير تسعمئة ألف روهينغي إلى بنغلاديش حيث يعيشون أوضاعاً مزرية وقُتل بعضهم، وأصيب نحو 50 آخرين خلال احتجاج في بنغلاديش لتفريق آلاف المسلمين

[1] – محمد ياسر الخواجة، التطرف اليدين ومظاهره الفكرية والسلوكية، نسخة إلكترونية، الرباط، المغرب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015، ص6.

[2] - جمال المحمود، فراس القطان، التطرف العرقي والديني دراسة مقارنة في فكر وممارسات النازية والصهيونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية (المجلد 36)، العدد (2) 2014، ص6.

بسبب منشور مسيء للمسلمين على فيسبوك. وأيضاً ما حدث في بعض الأقطار العربية مع بداية ما سمي بثورات الربيع العربي من قتل وذبح واغتصاب لبعض الأقليات المسلمة والمسيحية[1].

ويرى الباحث أن التطرف الديني هو أكثر أنواع التطرف خطراً على المجتمعات ولاسيما تلك المجتمعات التي تتنوع فيها الأديان والمذاهب، فبدلاً من أن يكون التنوع عامل غنى وثراء يصبح بفعل التعصب الديني والمذهبي مرتعاً للفوضى والانقسام، فتضمحل الهوية الوطنية، ويضعف التماسك الاجتماعي، وتتفكك عرى الترابط بين أبناء الأمة الواحدة.

ثانياً – التطرف العرقي:

إن التطرف سواءً أكان دينياً أم عرقياً هو ظاهرة اجتماعية سلبية، وجدت منذ القدم بألوان متعددة، واتخذت حديثاً أنماطاً وأبعاداً جديدة انعكست آثارها في أشكال من الصراعات والحروب المدمرة الكارثية التي حصدت الإنسانية نتائجها.

وظهر التطرف العرقي بأجلى صوره في الفكر النازي، فالنازية ترى أن العرق الألماني متقدم على كل الأعراق، وأن الأمة الألمانية تمثل أرقى وأنقى الأعراق، ولا يجوز أن تختلط مع غيرها في الدم، كما ويحق للشعب الألماني تأمين مجاله الحيوي بالامتداد خارج حدوده، وقد فعلت النازية كل ما في وسعها لتبرير أحقيتها في السيطرة والاستعمار. فقد طالب ألفريد روزنبرغ (الَّذي يعدُّ المؤسس الحقيقي للنظرية العنصرية)، دول أوروبا كلّها أن تتبع ألمانيا في نضالها ضد العروق الأجنبية، فالتعاون بين الشعوب الأوروبية من وجهة نظره يجب أن يتم على أساس الفكرة الجرمانية. وإن ما وضعته النظريات العنصرية بالتطور لا يمكن وصفه من وجهة نظر العلم إلا بالانحراف عن التطور وعن الوصول إلى الغاية النهائية[2].

[1] - موسى الصفدي ، مأساة المسلمين في الهند، جذور البلاء والمؤامرة الكبرى aljazeera.net/blogs/25/8/2019

[2] -ادولف هتلر، كفاحي، دار الكتب الشعبية، بيروت 1975، 22–203 .

وظهر أيضاً التطرف العرقي في الفكر الفاشي الذي يتشابه مع الفكر النازي في أنهما تمجدان الدولة والعرق، وتدعوان إلى حكم أوتوقراطي على رأسه زعيم ديكتاتوري، والى السيطرة على كل شكل من أشكال النشاط القومي. هذا وتجسدت الفاشية في إيطاليا بشخص سوليني كما تجسدت النازية في ألمانيا بشخص هتلر، وفي عام 1948 تعرّض الفلسطينيين لمجازر ومذابح وعذابات كبيرة على أيدي المنظمات الإرهابية الصهيونية، لإجبارهم على مغادرة وطنهم عنوة في حملة تطهير عرقي جماعية خططت لها ونفذتها تلك العصابات، ونتيجة لذلك أجبر نصف الشعب الفلسطيني (800000) آنذاك على مغادرة أراضيه وديارة.

ولكن في النهاية تبقى العنصرية والتطرف العرقي والديني بكل أشكالها وألوانها وأنماطها وغاياتها أخطر ما يهدد البشرية، ويثير القلق والاضطراب، ويؤدي إلى كوارث عظيمة، وما الحربان الكونيتان الأولى والثانية إلاّ نتيجة لذلك ودليل عليه.

وأخيراً فإن فكرة العرق التي روّجها الأوروبيون كانت وبالاً على البشرية، وانقلبت نتائجها السيئة ضدهم، ولم يكونوا بمنأى عن خطرها، وأكبر دليل على ذلك الحرب العالمية الثانية، والخراب الذي أتت به على أوروبا.

المطلب الثاني – التطرف الفكري والسياسي:

أولاً – التطرف الفكري: إن أغلب حالات ظهور التطرف الفكري تنشأ في إطار التطرف الإيديولوجي – الفكري، فالتطرف الفكري: هو التعصب لمذهب فكريّ دون غيره من المذاهب، أو رأيٍّ معين دون غيره من الآراء، وينطوي هذا التعصب بالضرورة على نظرةٍ دونيةٍ للرأي الآخر نابعةٍ من تضخم ثقافة الأنا وإقصاء الآخر، وتتنوع اتجاهات هذا الشكل من التطرف لتشمل التطرف العرقي، والسياسي، والإثني...، فمكمن الخطورة في التطرف الفكريّ هو عجزه عن إيجاد حلول لأزمات الحاضر بأدوات الحاضر الفكرية، ومن ثم الاتجاه إلى البحث عن حلولٍ مستنبطة من الدين، الأمر الذي يعني بلوغ مرحلة الأصولية، وهكذا يتحول هذا الاتجاه المتطرف إلى نظرةٍ متكاملةٍ للحياة بجميع جوانبها

متأتيةٌ عن قناعةٍ متأصلة نابعةٌ عن إيمانٍ بفكرةٍ أو منظومة قناعات تكوّن في الغالب تصوراً دينياً أو عقيدةٍ، وفي الثقافة العربية نجد انعكاسها ووجودها في الأصولية الإسلامية، وهي بالتعريف (البحث عن أصول العقدية وأسس الدولة وقواعد الحكم في الشريعة الإسلامية، وهذا التركيب يؤكد البعد السياسيّ للحركة الإسلامية أكثر من جانبها الديني...)[1].

ويرى الباحث في هذا المجال الأصولية الإسلامية تمثل أنواع التطرف الفكري، وتشكل خطراً على الأمة الإسلامية؛ لأنها تجد أن كل ما قاله السلف الصالح هو كاف وصالح لحل ما يعترض الأمة من صعوبات وما تتعرض له من مخاطر، وإن جميع المعضلات والمشاكل التي تعترض مسيرة الأمة يمكن حلها عن طريق البحث في التراث، وما قالت فيه الفتاوى. ومما يزيد من خطر هذا النوع من الأصولية وجود عاملين:

العامل الأول: هو الجانب العنفيّ ومحاولة فرض الرأيّ بالقوى، والعامل الثاني الثانيّ اقتران الأصولية بالتطرف الديني، بمعنى حدوث اختلال في فهم المقاصد الشرعية للأديان وانحرافٍ في الاجتهاد الفقهي لدعاتها، وعليه تشكّل الأصولية مع التطرف الدينيّ والعنف كوسيلة لتحقيق الغايات مدخلاً للحركات الجهادية والتفكيرية.

ويخلص الباحث إلى أن الفكر الديني المتطرف يعد الأشد خطراً على وحدة الشعوب وتماسكها، نظراً لما يحتله الدين من مكان وقداسة في قلوب البشر؛ لأنّ الكثيرين يعتبرون أن المس في العقيدة الدينية يندرج في إطار المحرمات كل ذلك يدفع بالقوى الشريرة إلى استغلاله، فتفتي وتأوّل وتشرّع وفقاً لمصالحها وبالشكل المخالف لجوهر الدين، وهذا ما يؤدي إلى تزكية النعرات الطائفية والمذهبية التي تدمر وحدة المجتمع وإشعال نار الحروب الأهلية والمذهبية.

[1] – ريتشارد هربردكمجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة: عبد الوراث سعيد، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والتوزيع، ط1، 1989، ص21.

ثانياً: التطرف السياسي: ظاهرة عالمية متعدد الأشكال والأساليب والأيديولوجيات

«ومن الباحثين من يرى أن التطرف السياسي يتمثل في رفض جماعية سياسية الحوار مع مخالفيها وتمسكها بأفكارها بشكل أعمى، ويتمثّل التطرف هنا بمحاولة أقلية فرض رؤيتها وأسلوبها في التفكير على الأغلبية، وهذا التطرف يولد مشاعر متزايدة للإحباط، والكبت السياسي، وفقدان الثقة بين المنشغلين في هذا المجال[1]». وقد أخذ التطرف السياسي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين صنيعة تطرف إسلامي. ويمكن رصد مجموعة من الخصائص المشتركة التي تميز الشخص الذي يميل إلى التطرف السياسي وهي[2]:

1. الانحراف يميناً ويساراً عن الوسط في الأحكام والتعصب للتوجه الذي يتجه إليه الشخص، وإن كان خاطئاً.
2. اتخاذ الفرد موقفاً متشدداً ومتشبثاً بالرأي، ويتسم هذا الموقف بالعداء لمن يخالفونه في الرأي.
3. أن يكون الانحراف والتجاوز والتشدد في موضوعات تهم الأفراد والمجتمع وترتبط بالبيئة التي يعيش فيها، وربما تكون مصيرية ويتوقف عليها حياة بعضهم ومصيرهم.
4. قد يتبع السلوك السياسي المتطرف بعض السلوكيات العنيفة اللإنسانية مما يترتب عليه الضرر الفردي أو الجماعي.
5. وقوع الأذى والضرر سواءً أكان نفسياً بالمعاداة والمقاطعة والحجر على الآخرين واللجوء إلى التمييز بأنواعه المختلفة مثل: التمييز العنصري، والطبقي، والعلمي أو مادياً بإيقاع العقاب بالآخرين واستخدام العنف معهم.
6. الجمود الذهني، والانغلاق الفكري، وتعصب الفرد لثقافة معينة دون الثقافات الأخرى، وعدم رغبته حتى في مجرد الاطلاع على الثقافات الجديدة.

[1]– صلاح صاوي، التطرف الديني والرأي الآخر، مرجع سابق، ص32.
[2]– حسين رشوان، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2، 2002، ص54.

7. الوقوف موقفاً عدائياً من بعض القيم الأخلاقية التي لا تتفق مع ما رسّخ في ذهنه في قيم ربما تكون خاطئة أو غير عادلة.
8. محاولة نشر القيم التي يعتنقها والتشبث بها بدلاً من القيم المجتمعية التي قد يعتقد أنها قيم بالية أو قيم مفرطة.

ويرى الباحث أن الخصائص السالفة الذكر تمثل سمات عامة يتصف بها أي نوع من أنواع التطرف إلاّ أن ما يميز التطرف السياسي هو التعصب لفكرة أو عقيدة سياسية بحيث يسلك المتطرف سلوكاً معادياً للأفكار الأخرى، ولا يقبل الاختلاف بالرأي مع الآخرين، فدائماً هو على حق، والآخرون على خطأ، فأفكاره هي الصحيحة وما عداها باطل.

المطلب الثالث – التطرف الاجتماعي:

التطرف الاجتماعي: يعني المغالاة والإفراط بالآراء والأفكار الاجتماعية وأساسه التمييز والتعصب والانغلاق الاجتماعي منهجاً وسلوكاً، ويظهر هذا التطرف من خلال غياب العدالة الاجتماعية في نظام المجتمع.

فالمتطرف اجتماعياً يعاني من سوء التوافق الاجتماعي، فهو عرضة إلى المرض اجتماعياً ونفسياً، ويتسم الفرد المتطرف اجتماعياً بسمات منها: شعوره بالتميز والنظر إلى الآخرين على أنهم أقل منه في المكانة، وحتى في القدرات العقلية، وأن لهم سمات غير مستحبة ومنفردة، وينظر إليهم نظرة عداء أينما كانوا، ومن الأسباب المؤدية إلى التطرف الاجتماعي[1]:

1. انهيار أو إنكار أو تحلل العلاقات الشخصية التي تربط الأفراد داخل الجماعات الاجتماعية.

[1] – علاء الرواشدة، التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الأردن، مجلد (31)، العد (63)، (2015)، ص91–93.

2. ضعف قدرة المجتمع في إعادة بناء السلوك المتزن للأفراد نحو أهداف إنسانية نبيلة.
3. ضعف تأثير المعايير الاجتماعية في توجيه سلوك الفرد نحو أهدافها.
4. فشل المؤسسات في تعيين روابط أقسام المؤسسة وتعزيزها، ومن ثم عدم تمكنها من السيطرة عليها الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف المؤسسة في إنجاز وظيفتها.

الخلاصة كما يرى الباحث أن التطرف الاجتماعي هو سلوك يلتزم به شخص نحو الآخرين بسلوك يرى صاحبه أنه أعلى في المكان من غيره، وينظر للآخرين نظرة دونية، ويبقى أسير نظرته، مما يجعله في حالة عزلة دائمة، ويعاني من اضطراب سلوكي قد يصعب تقويمه.

المبحث الثالث – الدور الخليجي والدور التركي في دعم الجماعات الإسلامية المتطرفة:

كان للدول الخليجية الدور الأكبر وعلى رأسها المملكة العربية السعودية في دعم الجماعات المتطرفة في سورية فقد تدخلت دون طلب من الحكومة السورية وشاركت التحالف الدولي ضدها إضافة إلى دول خليجية أخرى مثل قطر، البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة ، والأردن، وكانت مواقف هذه الدول حادة جداً وعدوانية سواء في مجلس الأمن الدولي أم في الجامعة العربية أم مجلس التعاون الخليجي. أيضاً تدخلت تركيا عسكريا في سورية دون طلب الحكومة السورية شأنها شأن دول الخليج العربي وهذا محور وجوهر البحث.

المطلب الأول – الدور الخليجي في دعم جماعات التطرف:

إن لدول الخليج العربي الدور الأكبر في دعم التطرف الإسلامي، فالحركة الوهابية المتعصبة ذات أصل سعودي، وهي الحركة التي تتبنّى تنظيم داعش فكره على مبادئها وفلسفتها، وتنظيم القاعدة هذا التنظيم الذي يعتمد القتل والتدمير، حظيّ بدعم سعودي

منذ نشأته واستخدمته لمقاتلة السوفييت في أفغانستان، والواقع أن أغلب مقاتلي تنظيم داعش هم سعوديو الجنسية، وهذا لا يخفى على أحد ما تقوم به المؤسسة الدينية السعودية من فتاوى التكفير التي تغذي سموم التطرف والتحريض، هذا إلى جانب التبرعات التي تصل التنظيم من جمعيات سعودية ورجال أعمال سعوديين[1]، وبالنتيجة فإن الدعم والتمويل السعودي للإرهاب مالياً وإيديولوجياً أسهم في نشوء الإرهاب ونشره. ولم تكن السعودية الدولة الوحيدة من بين دول الخليج العربي التي ساندت ودعمت التطرف، فقطر هذه الدولة الصغيرة التي سعت وما زالت تسعى إلى أن تكون لاعبة على المستوى الإقليمي والدولي عمدت في استراتيجيتها إلى دعم الجماعات المتطرفة في العراق وسورية، فقد قدمت منذ التسعينيات الدعم لأحد أقدم الجماعات المتطرفة في العالم العربي المتمثل بحركة الإخوان المسلمين وقدمت اللجوء لأحد منظريها المدعو (يوسف القرضاوي) المتقارب فكرياً مع تنظيم الدولة الإسلامية، وكانت قناة الجزيرة[2] الإعلامية منبراً حاولت من خلاله تشويه سمعة الأقطار العربية لمكافحة الإرهاب كسورية والعراق إضافة إلى الدعم الكويتي والإماراتي غير المعلن، والمرتبط بما يصدر عن مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.

أما بالنسبة للموقف البحريني فقد انقسم إلى قسمين: الأول يمثل الموقف الحكومي الرسمي، والثاني يتمثل بالموقف الأهلي غير الرسمي، بالنسبة للموقف الحكومي، فقد كان ملتزماً بما يصدر عن مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية من قرارات ومبادرات، وداعماً للجهود الإقليمية والدولية الهادفة إلى إيجاد حل سياسي ينهي الأزمة في سورية سلمياً، أما الموقف غير الرسمي البحريني فقد كان أكثر بروزاً وتأثيراً في أحداث الأزمة في سورية من الموقف الحكومي الرسمي، وهو ذو أبعاد طائفية تحريضية.

[1] – محمد عبد العظيم الشيحي، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، المكتب الدول للمعلومات، القاهرة، 2015، ص37.

[2]– Patrick cock b urn, chaos and Caliphate, Jihad is and the west in the struggle for the Middle East, op, p207.

واتسم موقف سلطنة عُمان بالحياد والرفض للعمليات المسلحة التي تهدف إلى محاولة إسقاط الدولة السورية، والبقاء ضمن سياسة القوة الناعمة، وهذا الخيار يعود إلى رغبة القيادة العُمانية بحل الأزمة السورية عبر القنوات الدبلوماسية دون اللجوء إلى أي شكل من أشكال التدخل العسكري لحل الأزمة.

ويعتمد تنظيم داعش الإرهابي في تعزيز إمكانياته المالية والعسكرية وتمويل جزء من أنشطته الإرهابية على الهبات والتبرعات المقدمة من دول وأثرياء الخليج والجمعيات الخيرية المنتشرة في بلدان النفط الغنية، وتعدّ كل من الإمارات وقطر والسعودية والكويت وتركيا والأردن من أهم الدول التي تسمح بتدفق التبرعات إلى المتطرفين في سورية والعراق تنفيذاً لأجندات استعمارية أمريكية؛ لأن دول الخليج والأردن تنفذ سياسة أمريكا في المنطقة ضد دول الممانعة.

وينقسم هذا التمويل إلى نوعين من المصادر[1]:

أولاً – مصادر رسمية: يتلقّى التنظيم الإرهابي تمويلاً خليجياً رسمياً بصورة معلنة من دول مثل السعودية والكويت وقطر والإمارات، إذ استخدمت هذه الدول هذا التنظيم في البداية كجزء من حربها بالوكالة ضد الدولة السورية والعراقية، قبل أن ينقلب عليها، ويبدأ في التوسع والتمدد وتهديد دول الخليج ذاتها.

ثانياً – مصادر غير رسمية: وهي التي تتم على شكل تبرعات ومساعدات شعبية من قبل مجموعة من الجمعيات الخيرية بحجة إغاثة اللاجئين، وتستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في الدعاية لهذه الحملات، وقد تحوّل العمل الخيري إلى ستار قانوني لتمويل الإرهاب، كما تجمع هذه التبرعات ضمن الزكاة التي هي من أركان الدين الإسلامي، ونجح التنظيم في بناء شبكة لجمع هذه الأموال من الصعب كشفها، وتعدُّ قطر الممول الرئيسي للعديد من الحركات المتطرفة في منطقة الشرق الأوسط، أبرزها الجماعات

[1] – عبد الحميد أبو زرة، الصورة والرمز في إعلام داعش، 8 نيسان 2015، للمزيد انظر http:// www. Hoon post.org/author/6188

التكفيرية في سورية، والميليشيات في ليبيا، وشيوخ ورجال أعمال وسياسيون عراقيون يؤيدون الفوضى والتقسيم في العراق، وما زالت هذه الإمارة الغنية بالنفط تعمل على تمويل الإرهاب في العراق وسورية وتونس ظناً منها أن ذلك يجعلها صاحبة نفوذ إقليمي تتفوق فيه على السعودية ودول الخليج الأخرى، كما يتلقى التنظيم الهبات من مؤيدي التنظيم المنضمين إليه، حيث يأتونه محملين بكل ما يملكونه ويتنازلون عنه، كونهم يؤمنون بأنهم في مهمة إلهية سامية، مع التدقيق الكبير في الأعوام الأخيرة من قبل البنوك وشركات تحويل الأموال في مصدر ووجهة التمويلات، إلاّ أن التبرعات ما زالت تشكل مصدراً مهماً للحركات الجهادية.

يرى الباحث في هذا الصدد أن الأجندات الخليجية في دعم الإرهاب لا يمكن عزلها أو فصلها عن الأجندات الأمريكية والأوروبية، وهي أجندات في أولوياتها دعم إسرائيل ومعاداة إيران فدعم القوى الإسلامية المتطرفة صب في البداية لمحاربة السوفييت سابقاً في أفغانستان، وقد تحول الآن لخدمة أهداف القوى الأمريكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام.

المطلب الثاني – الدعم والرعاية التركية للتطرف:

أدت تركيا دوراً بارزاً ورئيسياً في دعم الإرهاب في سورية والعراق بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2010، حيث شكلت قاعدة للتسليح والتدريب لكل التنظيمات الإرهابية في هذين البلدين، وقد تحولت المناطق التركية المحاذية لنفوذ تنظيم الدولة الإسلامية إلى مناطق دعم لوجستي لعناصر التنظيم الإرهابي، وإلى عمليات تجنيد وتعبئة ودعم مالي لقوى التطرف الإسلامي، وتحت شعار دعم الثورة السورية أخذ رجال الأعمال الأتراك والمؤسسات الخيرية تقدم الدعم الكبير لتنظيم الدولة الإسلامية،

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل غدا سرقة النفط السوري وبيعه من قبل تركيا مصدراً من مصادر التمويل لقوى الإرهاب في سورية[1].

ويوجد العديد من الدلائل التي تثبت دعم تركيا لتنظيم داعش أهمها:[2]

1. كشف معهد دراسات حقوق الإنسان بجامعة «كولومبيا» بالولايات المتحدة عن أدلة تثبت مساعدة تركيا لكل من تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابي.
2. اعترف تنظيم داعش الإرهابي في إصدار له، بعنوان: «حقائق غائبة الجزء الأول عين العرب كوباني 2014»، بقوة علاقاته مع تركيا، أثناء معارك التنظيم الإرهابي مع الميليشيات الكردية في مدينة كوباني السورية، وحمل الإصدار الذي تبثه «مؤسسة ارتقاء الإعلامية»، وهي إحدى المنابر التابعة لتنظيم داعش الإرهابي، كلمات تؤكد تحالف التنظيم مع تركيا، وتقاطع مصالحهم المشتركة منذ نشأة تنظيم داعش الإرهابي وحتى عام 2014، وهو ما أكدته تقارير الاستخبارات الألمانية.
3. أكدت مصادر عسكرية عراقية أنَّ تركيا كانت الملاذ الآمن لعناصر تنظيم داعش الإرهابي الفارين من سورية والعراق، فقد قبضت المخابرات العراقية على المساعد الأول لزعيم تنظيم داعش الإرهابي داخل الأراضي التركية، وقد أدت تركيا هذا الدور لتحقيق مصالح وأجندات شخصية.
4. منذ بداية الأحداث اتهمت الحكومة السورية النظام التركي بتدريب وتسليح الجماعات الإرهابية في سورية عبر فتح الحدود للإرهابيين والسماح لهم بإيصال المتفجرات والصواريخ إلى المنظمات الإرهابية داخل سورية، وتوفير الملاذ الآمن للمتطرفين الفارين من العراق، واحتضانهم في عدد من المدن التركية وتزويدهم

[1]– محمد عبد القادر خليل، مخاطر الاستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي في محاربة داعش، مقال منشور في موقع مجلة السياسة الدولية للمزيد انظر / http :/www. Siyassa.org.eg

[2]– أحمد جمعة، تاريخ أردوغان الأسود في دعم الإرهاب. الرئيس التركي يسمسر لحساب الدواعش، قدم الدعم والتمويل لعناصر التنظيم، وفّر معسكرات التدريب والملاذات الآمنة في اسطنبول والاستخبارات العراقية تفضح مؤامرات أنقرة، 14 تموز 2018، للمزيد انظر http://www. Yomz.com

بهويات شخصية تمكنهم من تنفيذ عمليات إرهابية داخل أوروبا تخدم الأجندة التركية، واستخدام ورقة اللاجئين السوريين كورقة ضغط ضد الدول الأوروبية التي تسعى تركيا لكي تكون عضواً في الاتحاد الأوروبي.

باختصار قامت دول الخليج العربي باستغلال تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية الإسلامية المتطرفة، لتحقيق مصالح خاصة غالباً ما كانت تلتقي مع المصالح الأمريكية والغربية؛ لذلك فإنّ تركيا وجدت في هذه التنظيمات الإرهابية أداة فعّالة لتحقيق مصالحها في المنطقة العربية، وقد جعلت من نفسها الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية التي استعمرت المنطقة لعدة قرون.

لم تترك تركيا وسيلة من وسائل الدعم إلاّ وقدمتها للمنظمات الإرهابية المتطرفة، فقد كانت الممر الأساسي للإرهابيين الوافدين من كل أنحاء العالم، وقد عملت بالتنسيق مع قطر على ضرب الاقتصاد السوري وسرقة النفط، فتركيا وحدها تشتري من تنظيم داعش 90 ألف برميل يومياً بقيمة 25 – 60 دولاراً أمريكيا للبرميل الواحد [1]. فهي تؤدي دوراً سلبياً في المنطقة العربية وتفاقم من مشاكلها من خلال دعمها للجماعات الإرهابية ومعالجة أفرادها في مستشفياتها من أجل إضعاف الكرد، وتحقيق مصالحها الخاصة بسورية.

المطلب الثالث – أسس التصدي لظاهرة الطرف:

الحد من ظاهرة التطرف ليس بالأمر السهل؛ لأنّ الظاهرة بحد ذاتها معقدةٌ ومتشابكةٌ ومتنوعة الأسباب وتكاد تكون سلسلة من الحلقات المفرغة تتحول فيها النتائج إلى أسباب ومحفزات لنمو هذه الظاهرة مجدداً، وللحدّ من هذه الظاهرة لابدّ من تفكيك بيئتها الملائمة والمحفزة لنموها، ومن ثم إزالة أسبابها المباشرة، فتغيير بيئة نمو التطرف يعد شرطاً لازماً للحدِّ من تأثيره بدءاً من معالجة وضع العشوائيات التي تعتبر مرتعاً للتطرف والجريمة

[1] – سيد رضا حسيني، داعش النشأة والبنية والأهداف، (أيهم علي حسون، محمد عبد اللطيف علي. مترجم)، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2018 ،ص111 – 119.

والشعور بالظلم والتهميش وبيئة مناسبة لتغلغل التيارات الإسلاموية تحت ستار الجمعيات الخيرية، إن تبني نمطٍ عمرانيّ حديث تتوفر فيه الشروط الصحية والاجتماعية، ويتبنّى المعايير الجمالية والصحية هو من أولى خطوات المعالجة لهذه الظاهرة ومسبباتها، ومن ناحية أخرى فإنّ تجديد مفاهيم الولاء والانتماء للوطن والمجتمع أيضاً هو شرط لازم للحدّ من انتشار ظاهرة الإرهاب، فخطاب المجتمعات الأهلية ما قبل الدولتية يعزز قيم الانغلاق والتبعية، وهذا يستلزم حكماً الانتقال إلى مفهوم المجتمع المدني مجتمع المواطنة والتسامح والانفتاح الذي يعززه الخطاب العلماني غير الإشكالي بترسيخ مضامينه وقيمه العقلانية والديمقراطية، ولا بد من تجديد الخطاب الديني لحل إشكالية الانحرافات الفقهية والفهم الصحيح لخطاب الدين ومقاصده، فتجديد الخطاب الديني لا يعني التجرد عن أصول الدين وثوابته ومسلماته، وإنما يعني البحث في أدلته المعتبرة ومقاصده العامة واستنباط ما يتفق منها ومتطلبات العصر. وهذا يتطلب استراتيجية وطنية بتوافق مجتمعي للحدّ من انتشار هذه الظاهرة على طريق إزالتها على جميع المستويات النفسية والعقلية والسلوكية، بشقيها السياسي والديني، ولابد من القول: إن المعالجات الأمنية لظاهرة التطرف لا يمكن أن يكتب لها النجاح ما لم تشاركها أنشطة فكرية علمية وإعلامية تساهم في إشاعة قيم التسامح والحوار والتعددية والقبول بالآخر، وهذه الأمور ممكنة من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

الخاتمة:

إن ظاهرة التطرف هي ظاهرة عالمية تشمل العالم أجمعه، ولا تقتصر على دولة دون أخرى، كما أن هذه الظاهرة قديمة قدم الإنسانية ذاتها، فما ظهر دين أو مذهب إلا وكان من بين أعضائه وأنصاره متطرفون ومعتدلون. ويمكن القول: إن التغيير الجذري في السياسة الخارجية التركية تجاه الدولة السورية لم يكن إلا تنفيذاً لمخططات تركية بشكل يتناسب مع قيامها بدور إقليمي فعال يُمكنها من الدخول إلى الساحة الدولية بشكل يُظهر قوتها وثقلها. والدور التركي السلبي كالدور الخليجي الذي اتخذ موقفاً أكثر تشدداً

خصوصاً قطر والسعودية حيال الأحداث في سورية مقارنةً بغيرها من الدول العربية التي تعرضت للأحداث نفسها، وشكلت مبادراتها المحرك الأساسي لمبادرات الجامعة العربية. وقد تطور الموقف الخليجي من طرح المبادرات إلى التدخل وتقديم الدعم السياسي والمالي والسلاح للمعارضة السورية، وقد بلغ هذا الموقف ذروته عندما قامت دول مجلس التعاون الخليجي بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية، وتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية.

وأمام كل هذه التحولات والتطورات الإقليمية والدولية التي حدثت في السنوات الأخيرة من عمر الأزمة في سورية، أصبح هناك غياب شبه تام للدور الخليجي في المشهد السوري، وحدثت تغيرات في مواقفها، وأعادت بعض هذه الدول علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية السورية، كخطوة أولى لتمهيد الطريق أمام باقي دول المجلس الأخرى لتحسين علاقاتها مع الحكومة السورية وإنهاء الخلاف معها.

النتائج:

إن ما تعاني منه المجتمعات العربية من تطرف الجماعات الإسلامية له أسبابه ودوافعه، وقد استغلت هذه الجماعات من قبل دول عديدة لكل منها مصالحها وأهدافها، وفي هذا المجال توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- إن الإصلاح السياسي يعد ضرورة ملحة للقضاء على التطرف في المجتمعات العربية، فالأخذ بالديمقراطية وإحداث التنمية الشاملة التي تقضي على الفقر والبطالة ومظاهر التخلف المتعددة كل ذلك يساهم في الحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها مستقبلاً، كما أن تعزيز فكرة المواطنة هي الكفيلة بتوحيد مكونات المجتمع وتجاوز العُقد الطائفية والمذهبية.

2 – تدني الوعي الثقافي وغياب الديمقراطية قد دفع بالتنظيمات المتطرفة إلى استغلال هذا الوضع بحيث جعلت من سياسة التكفير ضد الآخر عنصراً متداولاً على الصعيد الثقافي العربي بما يحمله من مخاطر ضد المكونات الاجتماعية الأخرى.

3 – كان لتفشي الفقر والبطالة وانخفاض التعليم والصحة وسوء توزيع الثروة والنظرة الدونية للمرأة – بيئة اجتماعية حاضنة للعنف والتطرف.

4 – تجديد مفاهيم الانتماء والولاء في المجتمع، وتنمية القيم السلوكية الأخلاقية والجمالية في المجتمع من خطوات معالجة التطرف.

5 – إزالة أسباب الإحباط في المجتمع من خلال مكافحة الفساد وشيوع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص وعدالة التوزيع من شأنه التخفيف من كميات الإحباط داخل المجتمعات، والإحباط من مسببات ظاهرة التطرف.

المراجع:

1– أحمد بيومي، ظاهرة التطرف: الأسباب والعلاج، دار المعرفة الجامعية، طبعة أولى (2004)، مصر.

2– أحمد حسانين، دور التربية في علاج مشكلة التطرف بين الشباب، مجلة كلية التربية، العدد الثامن، المجلد الأول، 1992.

3– حسن أبو حمود، علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2008 – 2009.

4– حسين رشوان، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ط2، 2002 .

5– دينيس كوش، دراسة بعنوان: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، دمشق، 2002.

6– ريتشارد هربردكمجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة: عبد الوراث سعيد، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والتوزيع، ط1، 1989.

7– سيد رضا حسيني، داعش النشأة والبنية والأهداف، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

8– صلاح صاوي، التطرف الديني والرأي الآخر، الكويت، الآفاق الدولية للإعلام، 1993.

9– طالب الجنابي، نظرية التطور الداروينية خرافة باسم العلم، بيروت، دار الأضواء، 1989.

10– عبد الكريم اليافي، تمهيد في علم الاجتماع، ط4، مطبعة دمشق، دمشق، 1964.

11– عليوي ابن خليفة، الحجج العصماء في نقد نظرية داروين في النشوء والارتقاء، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق، 1977.

12– عمر العمر، الغلو أسبابه آثاره علاجه، الرياض: مكتبة فهد الوطنية، ط1، 51433.

13- محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1987.

14- محمد سعيد محمد، الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي ط1، 1994

15- محمد ياسر الخواجة، التطرف الديني ومظاهره الفكرية والسلوكية، نسخة إلكترونية، الرباط، المغرب، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2015.

16- محمد عبد العظيم الشيحي، التمويل الدولي لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، المكتب الدولي للمعلومات، القاهرة، 2015 .

17- نصّار أحمد ومصطفى محمد، المعجم الوسيط، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2008.

الدوريات:

1- صالح بريك، سيكولوجية التطرف العقائدي، مجلة شبكة العلوم النفسية والعربية، القاهرة، العدد 26، 2010.

2- عزمي بشارة، فيما يسمى التطرف، مجلة سياسات عربية، الدوحة: المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات 144، أيار .2015

3- علاء الرواشدة، التطرف الأيديولوجي من وجهة نظر الشباب الأردني، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الأردن، مجلد (31)، العدد (63)، (2015).

4- «هل توقف قوانين أوربا تمدد الإرهاب والتطرف على أراضيها»، جريدة العرب، لندن، 99964، السنة 38، تاريخه 2015/8/13.

القواميس العلمية:

1- القاموس المحيط، مادة (طرف)، الفيروز آبادي، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر مؤسسة الرسالة، دار الريان للتراث، الطبعة الثانية، 1407هـ، .1987

2- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ج9، 1993.

المراجع الأجنبية:

1. Patrick cock b urn, chaos and Caliphate, Jihad is and the west in the struggle for the Middle East, op.op207

شبكة الانترنت:

1-عبد الحميد أبو زره، الصورة والرمز في إعلام داعش، 8 نيسان 2015، للمزيد انظر http:// www. noon post.org/author/6188

2- محمد عبد القادر خليل، مخاطر الإستراتيجية التركية تجاه التحالف الدولي في محاربة داعش، مقال منشور في موقع مجلة السياسة الدولية للمزيد انظر / http :/www. Siyassa.org.eg

3- أحمد جمعة، تاريخ أردوغان الأسود في دعم الإرهاب. الرئيس التركي يسمسر لحساب داعش، قدم الدعم والتمويل لعناصر التنظيم، وفّر معسكرات التدريب والملاذات الآمنة في اسطنبول والاستخبارات العراقية تفضح مؤامرات أنقرة، 14 تموز 2018، للمزيد انظر http://www. Youm7.com

.

[*] **تاريخ ورود البحث: 2021/2/10**
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2021/5/10